

Identification			
	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 3139
Date de décision 20240604	N° de dossier 2024/8218/1091	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Contrat d'assurance, Assurance	Mots clés Vol par un préposé, Preuve du sinistre, Plainte pénale, Obligation de l'assureur, Interprétation du contrat, Insuffisance de preuve, Garantie vol, Contrat d'assurance, Condamnation pénale, Assurance		
Base légale	Source Non publiée		

Résumé en français

Saisi d'un appel contre un jugement ayant déclaré irrecevable une demande en exécution d'une police d'assurance, la cour d'appel de commerce se prononce sur la preuve du sinistre en matière de vol. Le tribunal de commerce avait rejeté la demande de l'assuré faute de preuve suffisante. L'appelant soutenait que le dépôt d'une plainte pénale et l'établissement d'un procès-verbal de constat suffisaient à déclencher la garantie, sans qu'une condamnation pénale définitive de l'auteur ne soit nécessaire. La cour écarte ce moyen en retenant une double exigence pour la mise en jeu de la garantie. Elle rappelle d'une part que le délit de vol n'est légalement constitué que par une décision de condamnation pénale. D'autre part, elle relève que la police d'assurance subordonnait sa mise en œuvre à la caractérisation de circonstances précises du vol, telles que l'effraction ou la violence, et au dépôt d'une plainte non retirée. La cour considère dès lors que la production d'une simple plainte et d'un procès-verbal de constat est insuffisante à établir la réalité du sinistre garanti dans les conditions légales et contractuelles. Le jugement entrepris est en conséquence confirmé.

Texte intégral

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدمت المستأنفة بمقال بواسطة دافعها مؤدى عنه بتاريخ 23/01/2024 تستأنف بمقتضاه الحكم عدد 10728 الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 29/11/2022 في الملف عدد 10415/8218/2022 والقاضي في منطوقه: بعدم قبول الطلب مع ابقاء الصائر على رافعه.

في الشكل :

حيث إنه ليس بالملف ما يفيد تبليغ الطاعنة بالحكم المستأنف.

وحيث إن الاستئناف قدم مستوفيا للشروط المتطلبة قانونا أجلا وصفة وأداء مما يتعين معه التصريح بقبوله.

بخصوص المقال الإصلاحي: حيث تقدمت المستأنفة بطلب إصلاحي من اجل توجيه الدعوى في حق المستأنف عليها شركة ت.ا.س. عوض شركة ت.ا.ت.ا.

وحيث تم تحويل كلي لمحفظه مقاوله التامين وإعادة التامين "سند" بحقوقها والتزاماتها الى مقاوله التامين اطلنطا وتمت الموافقة على هذا التحويل من طرف رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في 21 سبتمبر 2020 مما يبقى الاستئناف موجه الى ذي صفة.

و في الموضوع :

يستفاد من وثائق الملف و الحكم المطعون فيه ان المستأنفة تقدمت بمقال بواسطة دافعها أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 11/11/2022 تعرض من خلاله أنها شركة متخصصة في القسيمات والهدايا في مجال المطاعم والتبضع وفي إطار نشاطها هذا تصدر شيكات يستعملها حاملها لتقديمها في التبضع أو المطاعم وتلجا إليها الشركات الكبرى من أجل اقتناء هذه الشيكات لتقديمها لموظفيها او للمتعاملين معها وخشية تعرض العارضة لعمليات النصب والسرقه أو التزوير قامت بتأمين مخاطر السرقه ، التبديد و خيانة الأمانة لدى شركة ت.أ. وذلك بمقتضى بوليصة التأمين تحت عدد 88.16.00000598 بتاريخ 2016/07/4 غير أن العارضة فوجئت مؤخرا بسرقة مجموعة من الشيكات تصل قيمتها إلى 1.285.000.00 درهم، وأنه بعد البحث والتحري تبين أن أحد اجرائها والمسمى اسماعيل (د.) هو من قام بسرقتها وبعد استفسار المسؤولة بالشركة صاحب الفعل عن فعله، أقر بذلك واعترف بأن الشيكات موضوع فعله توجد بفندق المأمونية الكائن برقم 23 ساحة 16 نونبر الدار البيضاء واثباتا لواقعة الإقرار انتقلت المسؤولة بالشركة إلى الغرفة التي يستأجرها الأجير وبالفعل تم العثور على بعض الشيكات فقط ما قيمته 690.000.00 درهم مع المفوض القضائي السيد عادل (ا.) من أصل 1.285000.00 درهم وبقي مبلغ 595.000.00 درهم غير مستخلص وذلك بتاريخ 2017/11/14 و أن العارضة قامت بوضع شكاية لدى النيابة العامة بالدار البيضاء تحت عدد 2017/3101/22641 بتاريخ 2017/11/20 وبحكم أن العارضة أمنت على مخاطرها بمقتضى بوليصة التامين تحت 88.16.00000598 منها التامين على السرقه وخيانة الأمانة فإنه تطلب من المدعى عليها بأداء ما تم اختلاسه فعليا وأن عقد التامين يغطي خيانة الأمانة والخسائر المالية التي يتكبدها المؤمن له نتيجة احتيال او سرقة أو خيانة الأمانة، فإنه يجعل من التزام شركة التامين بالوفاء بقيمة الشيكات المختلصة إلزاميا بصريح عقد التامين إعمالا لمخرجات نافذية العقد في مواجهة المتعاقدين وبوصفه شرعتهما وأن العارضة تعرضت للسرقه من طرف أجيرها لشيكات ذات قيمة مالية ترتفع إلى إلى 1.285.000.00 درهم استرجعت منها ما قيمته 690.000.00 وبقي مبلغ 595.000.00 درهم وأن ما تعرضت له العارضة من قبل أجيرها بسرقة القسيمات الشرائية مؤمن لدى شركة التامين وأن العارضة حاولت حل الخلاف بشكل حبي مع المدعى عليها بعد ان طالبت منها الشركة المؤمنة

نسخة من الشكاية مع مراجعتها وبواسطة وسيطها في التامين دون جدوى ومن المناسب سماع الحكم على المدعى عليها بأن تؤدي مبلغ 595.000.00 درهم المختلس من أصل 1.285.000.00 درهم ، ملتزمة قبول الطلب شكلا وموضوعا الحكم على شركة ت.أ.س. في شخص ممثلا القانوني بأدائها للعارضة مبلغ 595.000.00 جراه سرقة وخيانة الأمانة للمبلغ موضوع الشكاية المودعة لدى النيابة العامة تحت عدد 2017/3101/22641 بتاريخ 2017/11/20، تفعيلا لمقتضيات بوليصة التامين وتحميل المدعى عليها صائر الدعوى.

أرفق المقال ب: عقد التامين ونسخة شكاية مع مالها صادر عن النيابة العامة ومحضر معاينة.

وحيث إنه بعد إدراج القضية بعدة جلسات صدر الحكم المشار إليه أعلاه و هو الحكم المستأنف.

أسباب الاستئناف

حيث جاء في أسباب الاستئناف بعد عرض موجز لوقائع الدعوى أن الحكم المستأنف بنى تعليقه لما قضى به على علة وحيدة تتمثل في كون الشكاية ومحضر المعاينة المدلى بهما غير كافيين لإثبات واقعة النصب و السرقة و خيانة الأمانة التي تدعيها المدعية في مواجهة أجيرها بينما لم يبين إن كان عدم كفايتها راجع إلى قصورها من حيث طبيعتها كوثائق رسمية لا يطعن فيها إلا بالزور أم إلى قصورها من حيث مضمونها و ما تضمنته من وقائع ثابتة ، كما أن الحكم الطعين لم يناقش ما تضمنته المحاضر المدلى بها من اعترافات ووقائع ثابتة و هي محاضر رسمية لا يطعن فيها إلا بالزور و قد أثبت المطلوب وهو واقعة السرقة و خيانة الأمانة التي تعرضت لها و على أساسها طالبت بتفعيل عقد التامين، مما يكون معه الحكم المستأنف لما استبعد تلك المحاضر فاسد التعليل، لذلك تلتمس الحكم بإلغاء الحكم المستأنف المشار الى مراجعه اعلاه وبعد التصدي الحكم من جديد وفق طلباتها بمقالها الافتتاحي للدعوى.

و بناء على مذكرة جواب المدلى بها من قبل المستأنف عليها بواسطة نائبيها بجلسة 26/03/2024 جاء فيها ان شركة ت.أ. لم يبق لها أي وجود قانوني و عوضت بشركة جديدة اسمها شركة ت.أ.س. وذلك بمقتضى 5412 مقرر رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي رقم P/EA/1.20 صادر في 21 سبتمبر 2020 بالموافقة على التحويل الكلي لمحفظة مقاوله التأمين وإعادة التأمين سند بحقوقها والتزاماتها إلى مقاوله التأمين وإعادة التأمين أطلنطا وانه لا يمكن مقاضاة شخص فقد الشخصية القانونية كما هو الشأن بالنسبة لشركتي التامين سند واطلنطا، وان الحكم الابتدائي كان مصادفا للصواب عندما صرح بعدم قبول الطلب ذلك ان كل من الشكاية و المحضر لا يشكلان حجة لصالح المستأنفة الا بعد صدور حكم بإدانة المشتكى به، و ان سلوك المسطرة الجنحية من طرف هذه الاخيرة لدليل على انها غير قادرة على اثبات ادعاءاتها و استغاثت بالنيابة العامة و الشرطة للحصول على حجة في مواجهة المشتكى به، و بذلك لا يجوز للمستأنفة تقديم شكاية جنحية من جهة وهذا اعتراف بانها غير واثقة من موقفها و تبحث على اثبات و مطالبته بتفعيل عقد تأمين مبني على سرقة مزعومة يكون قد اقترفها مستخدم بالشركة لكنه لا زال لم يحكم عليه بالإدانة و لم يثبت تورطه في السرقة المزعومة، لذلك تلتمس عدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه في مواجهة شركة انقضت قانونيا، و احتياطيا تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم القبول وتحميل المستأنفة الصائر.

و بناء على مذكرة تعقيب مشفوعة بمقال إصلاحي المدلى بها من قبل المستأنفة بواسطة نائبيها بجلسة 16/04/2024 جاء فيهما انه قد تسرب خطأ مادي لمقالها الاستئنافي بخصوص اسم المستأنف عليها اذ ورد خطأ شركة ت.أ.ت.أ. بدلا من اسمها الصحيح شركة ت.أ.س.، و أن عقد التأمين الرابط بينها والمستأنف عليها لم يشترط في بنوده ثبوت السرقة بواسطة حكم قضائي في مواجهة المنسوب له اقترافها، كما أن واقعة السرقة التي تعرضت لها ثابتة بغض النظر عن مرتكبها، و أن المطلوب قانونا لتفعيل عقد التأمين هو ثبوت وقوع السرقة وليس ثبوتها في مواجهة شخص معين لأن عقد التأمين أبرم على واقعة السرقة وليس على الشخص مرتكبها هذا بالإضافة الى أن واقعة السرقة التي تعرضت لها ثابتة بموجب الوثائق الذي ادلت بها، لذلك تلتمس في المقال الإصلاحي الحكم بإصلاح الخطأ المادي المتسرب للمقال الاستئنافي المقدم من قبلها وذلك بجعل الاستئناف مرفوعا في مواجهة شركة ت.أ.س. بدلا من شركة ت.أ.ت.أ. الوارد خطأ بمقال الاستئناف مع ما يترتب عن ذلك قانونا، وفي التعقيب الحكم برد دفع المستأنف عليها والحكم وفق المقال الاستئنافي والإصلاحي لها.

وبناء على مذكرة جواب المدلى بها من قبل المستأنف عليها بواسطة نائبيها بجلسة 30/04/2024 جاء فيها انه لا يمكن اصلاح المسطرة بتقديم مذكرة إصلاحية اثناء سريان هذه المسطرة في الوقت الذي قدم فيه الاستئناف ضد طرف أصبح منعهم الوجود و هو امر يتعلق بالصفة، ملتزمة عدم قبول الاستئناف الذي قدم في مواجهة شركة ت.أ. و احتياطيا تأييد الحكم المستأنف و تحميل المستأنفة الصائر.

وبناء على إدراج الملف بعدة جلسات آخرها جلسة 14/05/2024 حضرها دفاع الطرفين، فتقرر اعتبار الملف جاهزا وحجزه للمداولة للنطق بالقرار لجلسة 04/06/2024

محكمة الاستئناف

حيث تمسكت الجهة المستأنفة من كون الحكم المطعون فيه غير مصادف للصواب وذلك، لان محكمة البداية قد ردت بشكل غير كاف على ادعائها عندما استبعدت المحاضر وما جاء فيها من اعترافات وان واقعة السرقة ثابتة وتفعيل عقد التامين لا يقتضي حسب بنوده ادانة مرتكب السرقة

لكن وحيث انه من المعلوم قانونا ان جريمة السرقة كفعل جرمي تتحقق عند اكتمال أركانها المنصوص عليها قانونا و هي معاقب عليها حسب الفصل 505 وما بعده من القانون الجنائي وانه لا يمكن القول بكون السرقة ثابتة الا من خلال صدور حكم يقضي بالعقاب من اجلها هذا من جهة ،ومن جهة ثانية فانه بالرجوع الى عقد التامين رقم 8816.00000598 المبرم بين المستأنفة (شركة ص.ب.م.) والمستأنف عليها (شركة ت.أ.س.) يتبين من خلال البند 3 المتعلق بالتأمين على السرقة انه يغطي حالات الاختفاء والاضرار الناتجة عن السرقة نتيجة الاقتحام او التصعيد او استخدام مفاتيح زائفة دون اقتحام ويشترط لتفعيل هذا العقد دخول السارق أو بقائه في المبنى سرا أو بالاحتيال، يسبقه أو يتبعه قتل أو محاولة قتل أو اغتيال أو عنف من قبل وكلاء المؤمن له أو موظفيه. بشرط ان يكون الجناة موضوع شكوى لم يتم سحبها، وبالتالي فان تفعيل عقد التأمين يتوقف على تحقق واقعة السرقة، وثبوتها بالشكل المتفق عليه أولا في عقد التامين وثانيا ثبوتها من الناحية القانونية وان ما استندت عليه الطاعنة يبقى مردودا وذلك راجع إلى عدة نقاط منها عدم كفاية الوثائق المستدل بها (محضر معاينة مجردة المؤرخ في 15/11/2017 المنجز من طرف المفوض القضائي السيد عادل (أ.) وصورة من شكاية من اجل السرقة وخيانة الأمانة المؤرخة في 16/11/2017 وصورة من بطاقة الشكاية تفيد ان اخر اجراء يتمثل في تكليف بالبحث وجه الى رئيس فرقة الشرطة القضائية بامن انفا بتاريخ (4/2/2022) من اجل اثبات واقعة السرقة المضمونة لدى شركة ت.أ.س.) المستأنف عليها).

وحيث يتعين تبعا للأسانيد أعلاه رد جميع دفعوات الجهة الطاعنة وتأييد الحكم المستأنف مع إبقاء الصائر على رافعه.

لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت علنيا انتهائيا حضوريا.

في الشكل: قبول الإستئناف والمقال الإصلاحي

في الموضوع: برده وتأييد الحكم المستأنف مع إبقاء الصائر على رافعه.